مقدمة

أصبحت قضايا حقوق الإنسان (Human Rights) والدعوة لاحترامها في الوقت الراهن من المواضيع ذات الأهمية القصوى بالنسبة للعالم أجمع، ويحظى هذا الموضوع باهتمام بالغ في المجتمعات الديمقراطية وخاصة في دول الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية، وذلك انطلاقاً من المفاهيم والأفكار الغربية المستندة إلى القوانين الوضعية والمستمدة من فكرة القانون الطبيعي لحماية الحقوق الطبيعية للإنسان، يقابل هذا الاهتمام رفض واحتجاج من قبل كثير من دول العالم الثالث بشكل عام، والعالم الإسلامي بما فيه العالم العربي بوجه خاص، وقد برز هذا الجدل وأخذ يتصاعد بشكل لم يسبق له مثيل في العالم الإسلامي بصفة عامة والعالم العربي بصفة خاصة، وأخذ هذا الجدل بالتوسع تدريجياً بين الدول الإسلامية من جهة والدول الغربية من جهة أخرى منذ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨ م، وازداد حدة بعد ما توالت المعاهدات الدولية الأخرى في هذا الإطار، والتي من أهمها العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦م.

لقد تركز الجدل حول مدى تناقض أو تطابق مبادئ الإعلان العالمي والمعاهدات الوضعية المماثلة مع المبادئ الأساسية للشريعة الإسلامية، وقد اختلفت الآراء والاجتهادات في بعض الأحيان بين مؤيد يرى أنها لا تتعارض مع روح الشريعة الإسلامية، بل إن هذا ما

يدعو إليه الإسلام باستثناء القليل مما جاء فيها، وبين رافض ومتردد لقبول فكرة حقوق الإنسان المستندة إلى قوانين وضعية تم سنها من قبل الدول الغربية، بحجة أنها وضعت لتُفرض على كافة شعوب المعمورة رغم اختلاف الثقافات؛ وذلك من أجل خدمة أهداف محددة تسعى من ورائها الدول الغربية، ويعتقد البعض كذلك أنها مؤامرة أمريكية أوربية غربية تستهدف الإسلام وأهله، أو أنها حركة غربية أوربية أمريكية مبرمجة عززتها قوى الشر والهيمنة الدولية لغزو العالم الإسلامي والعربي ثقافياً وفكرياً واقتصادياً، لكي تتحول أو تتصهر تلك المجتمعات التي تختلف في فكرها وثقافتها عن الدول الغربية إلى شعوب منحلة على غرار ما هو قائم في العالم المتحرر (Liberal World) وخاصة الدول الغربية.

ويرى آخرون بأن حقوق الإنسان التي تتباهى بها الولايات المتحدة الأمريكية ومن ورائها بعض دول الاتحاد الأوربي ليست إلا شعارات براقة خداعة ترفعها تلك الدول خارج حدودها لتحقيق غاياتها وأهدافها، واستخدامها كذريعة للتدخل في شؤون الدول الأخرى، بينما هي في الوقت نفسه قوانين وتشريعات وضعية تطبقها تلك الدول بشكل جيد على شعوبها، وخاصة البيض منهم أو من تكون جذورهم أوروبية، بينما لا يحظى مواطنوها من أصول أخرى بهذه الميزة، وخاصة أولئك الذين تعود جذورهم إلى أصول غير أوربية كالأفارقة والآسيويين والعرب، أو من ينتمون إلى ديانات غير اليهودية والمسيحية، كالإسلامية مثلاً حتى ولو كانوا من البيض الأوربيين، وقد عزز هذا الاعتقاد حقيقة ما أنجزته تلك الدول بشكل إيجابي داخل

مجتمعاتها في مجال حقوق الإنسان، بينما لا تعير أدنى اهتمام لأي انتهاك لحقوق الإنسان في المجتمعات الأخرى طالما أن ذلك لا يؤثر على مصالحها. في الوقت ذاته تجاهر تلك الدول وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية دون خجل أو وجل باستخدامها ازدواجية المعايير التي تحددها حجم مصالحها وأهميتها تجاه كثير من دول العالم الثالث، ويؤكد هذا المنهج غير الحضاري والبعيد عن احترام سيادة الشعوب وحقوقها المشروعة التلويح بمسألة انتهاك حقوق الإنسان ضد الدول التي لا تخضع أو ـ على الأقل ـ لا تجاري سياسة الهيمنة والغطرسة التي تفرضها سياسة قوى الاستكبار العالمي، في الوقت الذي تغض فيه الطرف عن انتهاك حقوق الإنسان التي تُمارسها أنظمة قمعية ذات منهج دكتاتوري ضد شعوبها بسبب ارتباطاتها النفعية والمصلحية سواء كانت تجارية اقتصادية أو إستراتيجية أو أمنية، أو ما تمارسه أنظمة عنصرية قمعية إرهابية ضد الشعوب التي تطالب بحق تقرير المصير كما هو الحال بالنسبة للممارسات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين منذ أكثر من نصف قرن.

وقد شجع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وما تبعه من عهود وإعلانات دولية أخرى في هذا الخصوص على تأسيس حركات (movements) ومنظمات غير حكومية (None-Governments Organizations) أو ما تعرف اختصاراً بـ NGO,s ترفع شعار الدفاع عن حقوق الإنسان وحفظ كرامته، وعلى الرغم من أن مثل تلك الحركات والمنظمات تؤكد أنها ليست رسمية ولا ترتبط بأنظمة وحكومات، وإنما هي حركات شعبية عالمية ذات أهداف إنسانية نبيلة، وتتولاها وتمولها مؤسسات

شعبية وأفراد ليس لهم أهداف سياسية وإنما إنسانية، إلا أن الكثير منها أصبح محل شك من لدن بعض الدول والشعوب على حد سواء حول أهدافها، ومن يقف وراءها بهدف استخدامها أدوات سياسية أو وسائل ضغط لخدمة أهداف مشبوهة تصب في مصالح دول غربية وأحياناً دول من العالم الثالث، ولكن في الوقت نفسه هناك من يؤمن بفكرة مثل تلك الحركات والمنظمات للوقوف بوجه الممارسات التعسفية والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، وخاصة من قبل الكثير من دول العالم الثالث بما في ذلك دولة إسرائيل العنصرية التي تمارس حقدها وكراهيتها ضد الفلسطينيين بشكل خاص والعرب بشكل عام، وكذلك العديد من الأنظمة العربية التي تمارس ممارسات غير إنسانية بحق شعوبها.

إن موضوع حقوق الإنسان بجميع جوانبه شغل وما زال وسيظل يشغل بال المفكرين ودعاة حقوق الإنسان المخلصين، مثلما اهتمت به الإنسانية جمعاء في كل مكان وزمان، والسبب في ذلك لا يحتاج إلى تفسير، حيث إن الإنسان بطبيعته متطلع إلى الحياة الحرة الكريمة، رافضاً للعبودية والقهر والاضطهاد والظلم، سواء كان ذلك مصدره الحاكم ضد المحكوم، أو بين شعب وآخر، أو بين دولة وأخرى، أو بين أفراد المجتمع الواحد سواء كان ذلك بسبب التفاوت الطبقي أو غيره من التفاوت الاجتماعي والاقتصادي والمادي والوظيفي التي يسيرها الظلم والانتقائية المبنية على أسس غير عادلة ولا منطقية، وتتحكم فيها وتوجهها النزعة الدكتاتورية المعادية لنظام الشورى الحقيقي والديمقراطية.

لذلك فإنه ليس من المستغرب _ وبسبب غياب الديمقراطية أو الشورى وحقوق الإنسان _ أن نجد السواد الأعظم من العالم

الإسلامي بما في ذلك معظم العالم العربي غارقاً في البؤس السياسي المادي والفكري والثقافي والاقتصادي، والتبعية الخارجية المفرطة، ليجد نفسه اليوم أكثر من أي وقت مضى في مأزق لا يحسد عليه سواء كان ذلك على المستوى الداخلي أو الخارجي في معظم جوانبه السياسية والاقتصادية.

لاشك أن العدل لا يستقيم ولا يصبح جسراً متماسك الأركان إلا بوجود أهم الأعمدة التي تهيئ له ذلك، وأهم ما في ذلك أعمدة الحياة الأساسية المتمثلة بالحكم العادل بين الناس، والشورى الحقيقية، واحترام حقوق الإنسان؛ وتلك الأمور من أهم أسس الحكم التي يجب أن يتميز بها الحاكم العادل، حيث إن اختلال واحد من تلك الأسس أو كلها تصبح الحياة بلا معنى، وتغيب أهم مقوماتها، ويختفي العدل، وينهار الجسر، ويصعب العبور إلى مقاصد الحياة وأهدافها السامية؛ لذا فإن الله سبحانه وتعالى يحب العدل ويكره الظلم، وينصر الدولة العادلة مهما كانت عقيدتها، ولا ينصر الظالمة حتى وإن كانت مسلمة كما ورد عن ابن تيمية في قوله: «***إن الله يقيم الدولة العادلة وإن كانت كافرة، ولا يقيم الظالمة وإن كانت مسلمة***»، وهذا دليل ناصع الوضوح على قدسية العدل ووجوب تطبيقه.

لذا فليس من باب المبالغة إذا قلنا إن معظم الكوارث التي تصيب الشعوب سببها غياب العدالة الاجتماعية، وظلم الإنسان للإنسان من خلال انتهاك حقوقه الطبيعية والتعدي عليها وحرمانه من حرياته التي وهبها الله إياه، وما يحدث في العالم الإسلامي عموماً والعالم العربي خصوصاً هو نتاج لذلك، مما كان له الأثر السلبي الكبير تجاه التنمية والاستقرار في

جوانبه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وغيرها، وهذا الأمر يشكل عائقاً حقيقياً لتطور الشعوب وتقدم الفرد والمجتمع على المستويات كافة. من هنا فإنه لا مفر إذا أرادت الشعوب التقدم والرقي أن تحفظ للإنسان حياته وكرامته وحريته التي وهبه الله إياها، واحترام آدميته وإنسانيته وتحقيق العدالة الاجتماعية التي هي الأساس لضمان الحقوق والاستقرار.

إن قضايا حقوق الإنسان أصبحت اليوم تحتل أهمية قصوى في أولويات السياسة الخارجية للدول، وخاصة الصناعية منها أو العالم الحر كما يُطلق عليه؛ لتضيف تأثيراً لا يستهان به في إطار العلاقات الدولية تتمتع به دولة القانون والديمقراطية والمؤسسات وخاصة المهيمنة منها على الساحة الدولية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول الاتحاد الأوربي؛ لذا فإن مسألة تدويل قضايا حقوق الإنسان- وبشكل لم يسبق له مثيل- لم يأت من فراغ، بل إنه أمر تم الترتيب له وبشكل عملي ومنظم، وأخذ أبعاداً لم يسبق لها مثيل خاصة بعد سقوط نظرية القطبية الثنائية في عالم السياسة الكونية المتزامن مع الكم الهائل من المتغيرات الدولية المتلاحقة، فمن المتوقع أن يشهد موضوع حقوق الإنسان تطوراً غير مسبوق مع بدايات العقد الأول من ما يسمى بالألفية الثالثة أو القرن الواحد والعشرين.

وبما أن موضوعاً بمثل هذا القدر من الأهمية، خاصة في هذه الحقبة الزمنية المعقدة، والتي تواجه فيه الأمة الإسلامية منذ تفكك الاتحاد السوفييتي عام ١٩٩٠م تحديات كثيرة ومتنوعة داخلية وخارجية أصبحت أكثر تعقيداً وخطورة على الأمة بشكل لم يسبق له مثيل، وتحديداً بعد أحداث الهجوم على الولايات المتحدة في سبتمبر من عام ٢٠٠١م.

إن من أخطر ما تواجهه الأمة الإسلامية اتهام عقيدتها من قبل الغرب وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية بأنها الأخطر بين بقية الأديان، واتهامها بأنها تغذي وتشجع على الإرهاب، وأن الدين الإسلامي دين يدعو إلى العنف ولا يصلح لهذا الزمان ولا يحترم حقوق الإنسان، وأن القوانين الوضعية لحقوق الإنسان والمستندة على فكرة الحق الطبيعي، والمستمدة من قانون الطبيعة الوضعي، والمرتبطة بفلسفة الفكر السياسي الغربي هي التي تناسب كل زمان و مكان، وهي أفضل ما توصلت إليه البشرية لضمان واحترام حقوق الإنسان.

لذا فان هذا الكتاب سيقوم بدراسة مقارنة بين القوانين الوضعية لحقوق الإنسان والتي تعد غيضاً من فيض مقارنة بما جاءت به الشريعة الإسلامية في هذا لخصوص، وذلك في محاولة للتعرف على أوجه التطابق والتعارض بينهما، وسيقتصر بحثنا على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمعاهدتين الدوليتين لعام ١٩٦٦م والخاصتين بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تمت الموافقة أو التوقيع عليهما في إطار الأمم المتحدة.

والله الموفق

د/صالح بن عبدالله الراجحي

Srajhi@Hotmail.com
srajhi@yohoo.com

ص.ب ٢٤٠٦٧٧
الرياض ١١٣٢٢

obeikandl.com